دور الوعي بحقوق المرأة وواجباتها الشرعية في حل المشكلات التي تواجهها في الإجراءات القضائية

إنتصار غازي متروك المحمدي

باحثة في درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى

دور الوعي بحقوق المرأة وواجباتها الشرعية في حل المشكلات التي تواجهها في الإجراءات القضائية

إنتصار غازي متروك المحمدي

قسم الفقه – كلية أصول الدين والدعوة – جامعة أم القرى – السعودية

البريد الإلكتروني : s44170572@st.uqu.edu.sa

الملخص :

اشرقت شمس الدين الإسلامي على البشرية قبل أربعة عشر قرن، ليشرق دين الحق والعدل والإحسان، دين يكفل الحقوق والواجبات لأصحابها على حد السواء، رجلا كان أو امرأة أو طفلاً، وعلى نقيض الأمم والديانات السابقة اهتم الدين الإسلامي بالمرأة اهتمام بالغ فأعطى للمرأة مكانة وشأن لم تبلغها في أي أمة سابقة او ملة ماضية، فالإسلام أعلى من شأنها وكرمها وحفظ لها انسانيتها وكيانها يقول قال تعالى: **{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا}** .

فحقوق المرأة وواجبتها في الاسلام ربانية المصدر، شرعها الله عز وجل، في اهم مصادر التشريع الإسلامي، القران الكريم والسنة النبوية، فهي حقوق وواجبات تناسب طبيعتها وتؤكد مكانتها التي كفلها لها الدين الإسلامي.

لذا وجب على المرأة ان تكون على قدر عالي من الالتزام بواجبتها الشرعية سواء كانت بنتاً او زوجة او اماً، بالإضافة الى وعيها بحقوقها الشرعية والأمور المترتبة عليها.

الكلمات المفتاحية : الوعي – حقوق – المرأة – المشكلات – القضائية .

The role of awareness of women's rights and legal duties in solving the problems they face in judicial procedures

Intisar Ghazi Matrouk Muhammadi
Department of Jurisprudence - College of Fundamentals of Religion and Da`wah - Umm Al-Qura University - Saudi Arabia
E-mail: s44170572@st.uqu.edu.sa

Abstract :
The sun of the Islamic religion rose over mankind fourteen centuries ago, to shine the religion of truth, justice and charity, a religion that guarantees the rights and duties of its owners alike, be it man, woman or child, and in contrast to previous nations and religions, the Islamic religion took great care of women and gave women a status and an affair that they did not reach In any of the previous nation or a past mother, Islam is higher than that will be honest and preserved her human and entity says.
The rights and duties of women in Islam are divine in origin, legislated by God Almighty, in the most important sources of Islamic legislation, the Holy Qur'an and the Prophet's Sunnah.
Therefore, the woman must have a high level of commitment to her legal duties, whether she is a daughter, wife or mother, in addition to her awareness of her legal rights and the issues arising from them.

Keywords: Awareness - Rights - Women - Problems - Judicial.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد :-

قال الله عز وجل: **{يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير}**[1] ، وقد عانت المرأة قبل الاسلام كثيراً، فكانت مهانة مسلوبة الحقوق، وعندما أتي الاسلام حفظ لها حقوقها وكرمها ، ودفع الظلم والاضطهاد الذي كانت تعانيه .

فشرع الاسلام المساواة بينهما فيما هو من خصائص الانسانية في الدنيا والآخرة قال الله تعالى: **{فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللهِ وَاللهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَاب}**[2]

ولقد أباح الاسلام للمرأة التعليم بمختلف انواعه ومراحله ، بل جعله فريضة عليها في الحدود الضرورية لها في شؤون دينها ودنياها ، كما أباح لها أن تحتفظ بشخصيتها المدنية الكاملة وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء العقود والاشراف على شؤونها الاقتصادية ، وأباح لها مزاولة العمل مادامت محافظة على ما سنته الشريعة الاسلامية ولا يؤدي إلى ضرر خلقي أو اجتماعي ولا يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى .[3]

---

١ سورة الحجرات: آية ١٣

٢ سورة آل عمران: آية ١٩٥

٣ بتصرف ، دراسات إسلامية في حقوق المرأة في الاسلام ، محمد الدمرداش سعيد ،مجلة أضواء الشريعة ، العدد ٤ ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٩٧٣ م ، ص ٧١

إن الاسلام يقدم للناس أسمى القيم وأكثرها رقياً وتحقيقاً لمعنى الانسان فترتفع به إلى المستوى اللائق بكرامته وتقدمه ورقيه ، وفيما يتعلق بالمجتمع فإنها تحقق أعظم عامل للربط بين أفراده والسمو به إلى مرتبة الحضارة والمدنية وتقيم الصلات بين الأفراد والهيئات في المجتمع على أسس نبيله .[١]

ولأهمية الثقافة الاسلامية في توعية وتثقيف المجتمعات المسلمة ومواكبة الأحداث المستجدة على الصعيدين المحلي والعالمي ، والتغيرات التي حدثت خلال السنوات الماضية من ازدياد مشاركة المرأة في المجتمع وفتح مجالات جديدة للمرأة للعمل فيها ، بالإضافة إلى تغير عدد من الأنظمة التي تخص المرأة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م .

ومن تلك الأنظمة التغيرات والتطورات التي حدثت في الإجراءات القضائية بالمملكة العربية السعودية ، ومنها يبرز دور الثقافة الاسلامية في مواكبة تلك التغيرات التي حدثت داخل المجتمع السعودي ومدى تقبل المجتمع لتلك التغيرات من

عدمه ، وتوعية المجتمع وتهيئة لتقبلها وفق تعاليم الدين الاسلامي الحنيف الذي هو دستور المملكة العربية السعودية .

هذا وقد اتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والتي تهدف في أساسها لحماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، وتسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات، ومن خلال التوجهات الحديثة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية في استقطاب وتوظيف الحاصلات على درجات عليا في تخصص

١ بتصرف ، معالم الثقافة الاسلامية ، عبدالكريم عثمان ، ط ١٦ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ، ص ٣٤

الثقافة الاسلامية كباحثات شرعيات فيها، ومنهن الباحثة حيث عملت كباحثة شرعية في محكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة ، ومن ثم في المحكمة العمالية بمكة المكرمة وما لاحظته من عدم وعي بعض النساء بحقوقهن في القضايا المنظورة في المحاكم ، وقلة ثقافتهن في ذلك، وعدم تقبل ووعي المجتمع بتلك الحقوق، حيث يكمن لب الاشكال داخل مجتمعاتنا من عدم تقبل بعض أفراد المجتمع لتطبيق الأحكام الصادرة من القضاء لصالح المرأة رغم كفالة الدين والأنظمة الشرعية في المحاكم لها، كما أن مما يساعد على جهل المرأة بحقوقها في قضاياه هو عدم إلمام المرأة بالأنظمة الشرعية.

وترى الباحثة أنه يجب عليها كباحثة شرعية وتخصص ثقافة إسلامية ان تقوم بتثقيف المرأة والمجتمع بقضايا المرأة وحقوقها التي كفلها لها الإسلام والأنظمة في المملكة العربية السعودية، ومن هنا جاء اختيار الباحثة لتسليط الضوء على موضوع دور الوعي بحقوق المرأة وواجباتها الشرعية في حل المشكلات التي تواجهها في الإجراءات القضائية.

۞ أهمية الموضوع وأسباب اختياره :-

تكمن أهمية الموضوع في أمور عدة منها :-

١. تثقيف المرأة والمجتمع بمعرفة حقوق المرأة المتجددة في القضاء بالمملكة العربية السعودية .
٢. الحاجة إلى توعية المجتمع المسلم وتثقيفه بقضايا المرأة على أرض الواقع والتعايش معها .
٣. إيجاد الوعي الإيجابي بالمنظومة العدلية السعودية التي تكفل حقوق المرأة وآليات عملها وأحكامها الشرعية وبيان إيجابياتها.

۞ أهداف البحث :-

يهدف البحث لبيان عدة أمور :-

١. إبراز القيم الاسلامية والتشريعات في المرافق العدلية في المملكة العربية السعودية .

٢. إبـراز دور الثقافـة الاسـلامية فـي تحقيـق الانسـجام والتوافـق بـين الواقـع المجتمعي وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

٣. بيـان مـدى حاجـة المـرأة والمجتمـع للتثقيـف بحقـوق المـرأة المتجـددة فـي القضاء بالمملكة العربية السعودية.

❁ **تساؤلات البحث :-**

سيجيب البحث بإذن الله عز وجل عن الأسئلة التالية :-

١. ما مدى وعي المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية في حل المشكلات التي تواجهها في الإجراءات القضائية ؟

٢. ما الآثار المترتبة على وعي المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية في حل المشكلات التي تواجهها في الإجراءات القضائية ؟

❁ **الدراسات السابقة :-**

أولاً : أوراق عمـل ملتقـى المـرأة السـعودية مالهـا وعليهـا ، مركـز باحثـات لدراسات المرأة،٢٠١١ م ، الرياض وهي :-

١- حقوق المرأة في النظام القضائي السعودي ، الباحث : عبدالمجيد بن عبدالعزيز الدهيشي

٢- أهمية وأثر وعي المرأة بحقوقها وواجباتها ، الباحثة : أفنان بن عبدالمجيد تلمساني.

٣- حقوق المرأة في الأنظمة السعودية ، الباحث : عبدالعزيز بن فوزان الفوزان.

٤- معوقات وعي المرأة بحقوقها وواجباتها ،الباحثة : أمل بنت محمد الصغير

وقد تناولت أوراق العمل حقوق المرأة وواجباتها في القضاء السعودي ، وذلك قبل عقد من الزمن تقريباً ، اما البحث الحالي فيتناول أثر التثقيف المجتمعي بحقوق المرأة في تحقيق التوافق مع المرافق العدلية في المملكة العربية السعودية ، وربط ذلك بالثقافة الاسلامية ، وخاصة بعد حدوث تعديلات وتطوير على بعض الأنظمة في المرافق العدلية في المملكة العربية السعودية ، كما يحاول البحث الحالي التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها

وطرح الحلول للتغلب عليها ، وسوف تكون عينة البحث إن شاء الله منطقة المدينة المنورة .

ثانياً : دراسة حقوق المرأة بين المساواة المطلقة والمساواة العادلة ،الباحث : صهيب مصطفى طه ، ٢٠٠٢ م ، رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة النيلين ، السودان .

وقد تناول الباحث فيها حقوق المرأة والمساواة مع الرجل ، والمقارنة بين حقوق المرأة في البلاد الاسلامية والبلاد الغربية ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والمقارن .

ويختلف البحث الحالي عن هذا البحث في أنه يتناول ثقافة حقوق المرأة في المرافق العدلية وربطها بالثقافة الاسلامية ، التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها وطرح الحلول للتغلب عليها، ويستخدم المنهج الوصفي والمسحي ، وان حدوده المكانية هي منطقة المدينة المنورة .

ثالثاً :دراسة حقوق المرأة وواجباتها في الاسلام ،الباحث : محمد عبدالرحمن الخلوف ، ١٩٩٦ م ، رسالة ماجستير بكلية التربية والفنون بجامعة اليرموك ، الأردن .

وقد تناول الباحث فيها حقوق المرأة وواجباتها في الاسلام، ودورها الحقيقي في المجتمع الاسلامي من خلال الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في بحثه.

ويختلف البحث الحالي عن هذا البحث في أنه يتناول ثقافة حقوق المرأة في القضاء بالمملكة العربية السعودية وربطها بالثقافة الاسلامية ، التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها وطرح الحلول للتغلب عليها، ويستخدم المنهج الوصفي والمسحي .

۞ منهج البحث وطريقة الباحث :-

يعتمد البحث المنهج الوصفي: هو ذلك المنهج الذي يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها.(١)

مع الالتزام بقواعد البحث والكتابة العلمية من حيث :-

١. كتابة الآيات القرآنية من مصحف المدينة ، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية في الحاشية.
٢. كتابة الأحاديث النبوية من مراجعها الأصلية .
٣. بذل الجهد في ترجمة الأعلام وبيان الغريب وتحري الأمانة العلمية والدقة في النقل .
٤. الالتزام بقواعد اللغة العربية ، وعلامات الترقيم ، وتحري الأمانة العلمية والدقة في النقل.
٥. عند ذكر المرجع في الحاشية لأول مرة أذكر معلومات كاملة عن هذا المرجع وعند وروده مرة أخرى أكتفي بذكر اسم الكتاب والمؤلف والصفحة.
٦. العناية في ختام البحث بوضع فهارس مفصلة بمثابة المفاتيح يهتدي بها قارئ البحث .

۞ خطة البحث :-

وتشمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخمسة مطلب وخاتمة موزعة على النحو التالي :-

التعريفات

المبحث الأول : نظام القضاء

المبحث الثاني : نظام المرافعات الشرعية

(٧) بتصرف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، صالح حمد العساف، ط ٤، مكتبة العبيكان ،١٤٢٧ هـ ، الرياض ،ص١٨٩

التعريفات

ويشتمل على التعريف بأهم مفردات البحث وهي :

الوعي:

يعرف الوعي في اللغة: الفهم وسلامة الإدراك.[١]

كما يعرف الوعي في الاصطلاح: بأنه "مجموعة الاتجاهات والمشاعر والافكار والمفاهيم والتصورات التي تحدد إدراك الإنسان للواقع المحيط به وفهمه له، وتصوراته الراهنة والمستقبلية له".[٢]

ويعرف الوعي أيضاً بأنه "إحاطة المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والثقافية المشروعة واستيعابها والدراية بها، وقدرتها على إدراك هذه الحقوق ومن ثم ممارستها على ارض الواقع، والمطالبة بها ومناهضة من ينتهكها أو يتعدى عليها، والتي تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي وتتماشى مع طبيعة المجتمع السعودي ومع القوانين المعمول بها، وزيادة اطلاعها وتمكنها من هذه الحقوق الاجتماعية والثقافية للحصول عليها، وواجباتها التي يقع على عاتقها القيام بها"[٣].

وتقصد به الباحثة إدراك المرأة ووعيها بحقوقها وواجباتها الشرعية التي أقرها الدين الإسلامي، والالمام بالمعوقات التي تواجهها اثناء ممارستها لهذه الحقوق والواجبات داخل المجتمع الاسلامي.

---

١ ينظر: معجم المعاني الجامع ، مروان العطيه ، دار ايوان للنشر والتوزيع بالتعاون مع دار النوادر ، مصر ، ٢٠١٢م

٢ ينظر :ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الخليجية ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ م ، ص ١٧

٣ ينظر : دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والثقافية من وجهة نظر طالبات جامعة القصيم ، نفلاء بنت يزيد المطيري ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة القصيم ، ٢٠١٧م ، ص ١٢

الحق:

الحق في اللغة ضد الباطل والجمع حقوق.[١]

قال تعالى : {لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ}[٢]

وقيل الحق في اللغة الثابت الذي لا يسوغ انكاره.[٣]

اما في الاصطلاح يأتي بمعنى الواجب الثابت فنقول هذا حق الله وهذا حق العباد.[٤]

ومن تعريفات الحق في الاصطلاح ايضا: ما وجب للمرأة ويثبت لها على غيرها.[٥]

وتعرف الباحثة الحق بأنه كل ما ثبت للمراءة من إجراءات وأنظمة في نظام القضائي السعودي لحفظ حقوق المرأة التي أوجبتها الشريعة الاسلامية لها، مثل التعليم والنفقة والحضانة وغيرها.

الواجب:

الواجب في اللغة من وجب الشيء يجب وجوبا: لزمه وستوجبه: استحقه.[٦]

والواجب عند الفقهاء: ما يكون تاركه مستحقا للذم والعقاب.[٧]

ومن تعريفات واجبات المرأة هو ما يتعين عليها تجاه غيرها.[٨]

---

١ ينظر : مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص ١٤٦

٢ سورة يس، آية ٧٠

٣ ينظر : المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبدالقادر ، محمد النجار ، المكتبة الاسلامية ، اسطنبول ، ١٣٩٢هـ ، ط ٢ ، ص ١٨٧

٤ينظر : حقوق المرأة في ضوء السنة النبوية ، نوال العيد ، ١٤٢٧هـ ، ط ١ ، ص ٥١.

٥ ينظر : أهمية وأثر وعي المرأة بحقوقها وواجباتها ، أفنان محمد تلمساني ، ورقة عمل مقدمة لملتقى المرأة السعودية –مالها وما عليها ، الرياض ، مركز باحثات ،٢٠١١م ، ص ٣٠٦ .

٦ينظر: مختار الصحاح ، الرازي ، ص ٧٠٩

٧ ينظر : التعريفات ، علي محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .

٨ ينظر : أهمية وأثر وعي المرأة بحقوقها وواجباتها ، أفنان محمد تلمساني ، ص٣٠٧

وتعرف الباحثة الواجب بانه كل ما ألزمت الشريعة الاسلامية به المرأة تجاه الخالق والمخلوق في غير معصية الخالق، ويترتب على تفريطها بتلك الالتزامات الجزاء والعقوبة.

الإجراءات القضائية:

تعرف الإجراءات القضائية: بأنها مجموعة القواعد التي تنظم إجراءات رفع الخصومات والدعاوي إلى القضاء ووسائل الدفاع وتنفيذها.[1]

وتعرف الباحثة الإجراءات القضائية بانها تلك الطرق النظامية التي تسلكها المرأة لمعرفة واجباتها وحقوقها والية المرافعات القضائية للحصول على حقوقها عبر أنظمة القضاء السعودي.

١ ينظر : سلطة ولي الأمر في تقييد سلطة التقاضي ، محمد عبدالله المرزوقي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٦هـ ، ص ٢٢٣.

تمهيد:

تعد المرأة عنصر أساسي في بناء المجتمع وتكوينه واستقراره، وقد أصبح تثقيفها والاهتمام بتعليمها ووعيها بكافة حقوقها من الأهداف التي تسعى رؤية المملكة ٢٠٣٠ م تحقيقها، وذلك لأن هذا الوعي يقود إلى مساهمة المرأة في تنمية المجتمع ورقيه وإعداد أبناءه لبناء الحاضر والمستقبل، وكل ذلك وفق الشريعة الاسلامية السمحة.

وإذا نظرنا إلى مجتمعنا السعودي اليوم فإن المرأة السعودية لها حقوق مكفولة تنعم بها لكون المملكة تحكم بشرع الله عز وجل، إلا أن المؤثر الواضح في قضايا حقوق المرأة في السعودية هو مستوى وعي المرأة وإدراكها لحقوقها الشرعية.[١]

ومما لا شك فيه أن الوعي يتأثر بشخصية الفرد، وكذلك الوضع الثقافي والاجتماعي للمجتمع، كما أن الفروق الشخصية لابد أن تسهم سلباً أو إيجاباً في مدى الوعي.[٢]

لذا كان من أهم توصيات اللقاء الوطني الثالث الذي نظمه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بعنوان " المرأة حقوقها وواجباتها في المجتمع السعودي " ما يلي[٣] :-

١- طرح قضايا المرأة الاقتصادية والاجتماعية بقوة وشفافية بعيدة عن المحاذير التي لا اعتبار لها في الشريعة الاسلامية.

١ينظر : دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والثقافية من وجهة نظر طالبات جامعة القصيم ، نفلاء يزيد المطيري ، ٢٠١٧ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القصيم ، ص ١٥ .

٢ ينظر : العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها ، حصة عبدالرحمن السند ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، صفر ١٤٤٠هـ ، ص ٦ .

٣ ينظر : المرأة حقوقها وواجباتها في المجتمع السعودي ، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ،المدينة المنورة ، ٢٤ – ٢٦ / ٤ / ١٤٢٥ هـ ، ص ١٦.

٢- تبصير الناشطات في مجال حقوق المرأة بالعلم الشرعي حتى يتمكن من معرفة ما للمرأة وما عليها؛ وذلك بعمل دورات شرعية مكثفة لهن.

فمن الأهمية العمل على تثقيف المرأة ورفع وعيها بحقوقها وواجباتها الشرعية، وذلك باستخدام الوسائل والأدوات المناسبة لذلك، مع المحافظة على خصوصية المرأة المسلمة وما يناسب مع العادات والتقاليد الصحيحة في المجتمع السعودي المحافظ فيحقق لها الحصول على هذه الحقوق الشرعية والقيام بالواجبات المناطة بها على أكمل وجه.

وأن تقوم الجهات الحكومية وخاصة وزارة التعليم ووزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الاعلام بتقديم مبادرات تساعد على تثقيف المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية، وتبقى المسؤولية في المقام الأول على المرأة فهي مسؤولة عن وعيها بحقوقها وواجباتها الشرعية.

ويرجع أهمية تثقيف المرأة ووعيها بحقوقها وواجباتها الشرعية إلى ما يلي: -

١- تبصير المرأة بحقوقها في الاسلام، فإذا عرفت المرأة حقوقها الشرعية تقر عينها ويطمئن قلبها بتكريم الإسلام لها ورحمته بها، وإنصافه لها ورعايتها، ومراعاة طبيعتها، فتعرف مالها من حقوق تقيم حياتها تقيم حياتها وتضيء طريقها وتساعدها على الوفاء بواجباتها.

٢- تذكير النساء بفضل الله تعالى عليهن وإكرامه لهن فيزددن إقبالاً على الطاعات والأعمال الصالحات حمداً لله رب العالمين على فضله وكرمه .

٣- كشف زيف الأديان المحرفة والوضعية ونظرتها القاصرة وأحكامها الجائرة وتصوراتها الضالة عن المرأة وحقوقها وواجباتها.[١]

١ ينظر : مستحقو الحضانة وموجبات نقلها ودور المصلحة في ذلك ، أفنان محمد تلمساني، ندوة أثر متغيرات العصر في أحكام الحضانة ، جامعة أم القرى ، ١٤٣٦هـ ، ص ٣٣٣-٣٣٥

٤- إن انتهاك حقوق الانسان في مجتمع ما يؤدي إلى إضعاف القدرة على الابداع لدى أفراده .[١]

٥- دعوة غير المسلمات إلى اعتناق دين الاسلام الذي تجد فيه المرأة الأمن والأمان ، والسكينة والطمأنينة ، بل تجد في الدين الاسلامي كامل حقوقها الطبيعية الشرعية .[٢]

٦- بيان أن الأنظمة السعودية مستمدة من الشريعة الإسلامية، فقد ساوت بين الرجل والمرأة في الحقوق والمصالح العامة، وميزت المرأة بحقوق كثيرة ليست للرجل رحمة بها وحماية لها، ومراعاة لطبيعتها وتقديراً للأعذار والعوارض التي تعرض لها .[٣]

٧- تثقيف المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية يساعدها في تجنيب الأخطاء التي قد تسبب عليها ضياع بعض هذه الحقوق.[٤]

ولابد ان تعي المرأة حقوقها وواجباتها الشرعية قبل اقدامها على أي امر قضائيا لتتمكن من رفع قضيتها وهي على وعي تام بالإجراءات القضائية، مقدرة ومهيأة نفسيا واجتماعيا بل وحتى ماليا للحكم قبل إصداره.

ولعل اهم الحقوق والواجبات الشرعية التي لابد ان تكون المرأة على وعي كامل بها حقوقها التي تختص بها محاكم الأحوال الشخصية، وذلك لان تلك الحقوق تخصها بالدرجة الأولى ثم تخص أبنائها واسرتها، فكل امر تقدم

---

١ ينظر : العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها ، حصة عبدالرحمن السند ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، صفر ١٤٤٠هـ ، ص ١٨ .

٢ ينظر : ظاهرة الرعب من الاسلام ، أحمد الشرقاوي ، ١٤١٨هـ ، ص ٩-١١.

٣ ينظر : حقوق المرأة في الأنظمة السعودية مالها وما عليها، عبدالعزيز صالح الفوزان ، ورقة عمل مقدمة لملتقى المرأة السعودية –مالها وما عليها ، الرياض ، مركز باحثات لدراسات المرأة ، ٢٠١١م ، ص٤٠ .

٤ ينظر : حقوق المرأة في النظام القضائي السعودي ، عبدالمجيد بن عبدالعزيز الدهيشي ، ورقة عمل مقدمة لملتقى المرأة السعودية –مالها وما عليها ، الرياض ، مركز باحثات لدراسات المرأة ، ٢٠١١م ، ص٦٥ .

عليه المرأة في محاكم الأحوال الشخصية لا يؤثر ويتعلق بها فقط ولكن يصل تأثيره الى أبنائها ووالديها واخواتها واسرتها كاملة، لذا سوف تقتصر الباحثة على الحقوق والواجبات الشرعية الآتية(حق الزواج والنفقة والحضانة والمعاشرة بالمعروف والميراث وطاعة الزوج في غير معصية الله ومعاشرته بالمعروف وعدم الاذن لمن يكره بدخول بيته ورعاية الأولاد وشؤون المنزل)، وذلك لأهميتها ولمناسبتها لموضوع البحث، بالإضافة الى ارتباطها ارتباطا وثيقاً بقضايا المرأة في المحاكم، ومن اولى واهم الأنظمة التي لابد ان تكون المرأة على وعي تام بها نظام القضاء .

المبحث الأول: نظام القضاء

و يعرف القضاء اصطلاحا:

بأنه الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.[١]

بأنه فصل الخصومات وقطع المنازعات، وهو الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى.[٢]

اهتمت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها على يد الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه – اهتماماً كبيراً بما يحفظ للناس حقوقهم، وبذلت في سبيل ترسيخ مبدأ العدالة بين المتقاضين الكثير من الجهود والإمكانيات، وأنشأت العديد من المحاكم التي تقضي وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة في كافة الاختصاصات؛ المدنية، والجنائية، والتجارية، والأحوال الشخصية، وأتاحت للخصوم كافة الضمانات القضائية بكافة درجاتها، وروعي توزيع المحاكم في أنحاء المملكة؛ ليتسنى للجميع الوصول للقضاء دون مشقة أو عناء.

وقد وضع الملك عبدالعزيز – رحمه الله – اللبنة الأولى في تأسيس القضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فبعد توحيد المملكة العربية السعودية تم تأسيس رئاسة قضاة واحدة في المنطقة الغربية بمكة المكرمة بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٣٤٤ هـ (الموافق ٧ / ٢ / ١٩٢٦م)؛ لتشرف على قضاء محاكم الحجاز وما يتبعه، وأما نجد وملحقاتها فيقضي فيها قضاة منفردون في أمهات المدن، في كل مدينة قاض ينظر في جميع القضايا وعموم الأحداث التي تقع في مدينته وما حولها من القرى.

---

١ ينظر: تبصرة الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم اليعمري المالكي، تعليق جمال مرعشلي، الجزء الأول، دار عالم الكتب، الرياض، ص٩

٢ ينظر : مصطلحات القضاء الشرعي دراسة دلالية، أحمد قاسم كسار، مجلة العدل، العدد (٦٣)، جمادى الأولى ١٤٣٥هـ ، ص ٢٥٤

وفي عام ١٣٨٢هـ صدر الأمر الكريم بإنشاء وزارة العدل لتشرف على المحاكم وتلبي احتياجاتها المالية والإدارية، وقد باشرت الوزارة أعمالها ومهامها في عام ١٣٩٠هـ.

ومن ذلك الحين وحتى الان تقلد منصب وزير للوزارة كلا من :

معالي الشيخ محمد بن علي بن محمد الحركان من تاريخ ٢١ / ٧ / ١٣٩٠ هـ حتى ١٣٩٥ هـ

ثم معالي الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ من تاريخ عام ١٣٩٥هـ إلى عام ١٤٠٧هـ.

ثم معالي الشيخ د محمد بن إبراهيم بن عثمان بن جبير من تاريخ ١٤٠٧هـ إلى .١٤١٣

ثم معالي الشيخ د/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ من تاريخ ١٩ / ٣ / ١٤١٣ هـ إلى ١٤٣٠هـ

ثم معالي الشيخ د/ محمد بن عبد الكريم العيسى من تاريخ ١٩ / ٢ / ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٦هـ

ووزير العدل الحالي: معالي الشيخ د/ وليد بن محمد بن صالح الصمعاني من تاريخ ٩ / ٤ / ١٤٣٦ هـ حتى الآن.[١]

وقد تم وضع نظام القضاء بالمملكة العربية السعودية بأمر ومرسوم ملكي، وفي ما يلي نصه:

نظام القضاء١٤٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم ملكي رقم : م / ٧٨ وتاريخ : ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ

بعون الله تعالى

نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

١ ينظر وزارة العدل https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/HistoryMOJ.aspx

بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ ، وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ ،وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١١/ ١٤) وتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٤٢٨ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) وتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ.

رسمنا بما هو آت

أولًا : الموافقة على نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، بحسب صيغتيهما المرافقتين.

ثانيًا : الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ، ونظام ديوان المظالم، بحسب الصيغة المرافقة.

ثالثًا : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ مرسومنا هذا.

عبد الله بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم : (٣٠٣) وتاريخ : ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة إليه، المبنية على الأمر الملكي رقم (أ/١٤) وتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٤٢٦ هـ، القاضي بالموافقة من حيث المبدأ على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات، والمرافق لها مشروع نظام القضاء، ومشروع نظام ديوان المظالم، ومشروع آلية العمل التنفيذية لهما.

وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية المشار إليها.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٢٩٤) وتاريخ ١١ / ٧ / ١٤٢٧هـ، ورقم (٢٥٩) وتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٤٢٨ هـ، المعدين في هيئة الخبراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١١/ ١٤) وتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٤٢٨ هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٩٥) وتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ.

يقرر مايلي:

١ – الموافقة على نظام القضاء ، ونظام ديوان المظالم، بحسب صيغتيهما المرافقتين.

٢ – الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، بحسب الصيغة المرافقة.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

ويتكون نظام القضاء الحالي من ثمانية أبواب وخمس وثمانون مادة ، وجاءت الأبواب في النظام مرتبة وفق الاتي:

الباب الأول: استقلال القضاء وضماناته

الباب الثاني: المجلس الأعلى للقضاء

الباب الثالث: المحاكم وولايتها

الباب الرابع: القضاة

الباب الخامس: وزارة العدل

الباب السادس: كتابات العدل وكتاب العدل

الباب السابع: موظفو المحاكم وكتابات العدل

الباب الثامن: أحكام عامة وانتقالية.

ونجد ان اهم ما يميز القضاء في المملكة العربية السعودية بانه مستمد من الشريعة الإسلامية ويطبق احكامها المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وتوجيهات ولاة الامر بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

وانه مستقل بشكل كامل، فيضمن ان يؤدي الدور الذي وضع من آجلة وهو العدل ورفع الظلم عن العباد وتسليم الحقوق لأهلها، فالقاضي لا يقع تحت تأثير سلطة معينة او شخص معين يصرفه عن تحيق الهدف الذي وضع من اجله، كما يضمن أيضا استقلال القضاء ان تتولى المحاكم السلطة القضائية دون غيرها، فلا يجوز لاي جهة ان تفصل بين الخصومات او توقع العقوبات الجنائية، او ان تعدل حكما أصدرته المحاكم فبذلك لا يجوز لاي سلطة ان تملي على المحاكم بما تقضي او تعمل.[١]

يتميز القضاء أيضا ولله الحمد في المملكة العربية السعودية بالمساوة امام القضاء فحق التقاضي مكفول للجميع من مقيمين ومواطنين، بالإضافة اعطائهم حق الاعتراض على الاحكام في جميع الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ماعدا اليسيرة منها، لذا حرصت وزارة العدل على تحقيق هدفها ورسالتها وهي: تحقيق العدالة الناجزة والوصول للأمن العقاري وتقديم خدمات توثيقة عدلية متميزة.

بالإضافة الى توفير بيئة عدلية متميزة مستمدة من الشريعة الإسلامية لتقديم وتنظيم وتطوير الخدمات القضائية والتوثيقية ونشر الثقافة العدلية من خلال بناء مؤسسي كفء، وموارد بشرية مؤهلة، وشراكة فاعلة محليا وعالمياً بأدوات متطورة.[٢]

فتميزه عن غيرة من الأنظمة القضائية الوضعية بصفات عامة وهي:

١- وحدة المصدر
٢- الشمول.
٣- المساواة.
٤- العدل والانصاف.
٥- الاستقلالية.

---

١ بتصرف استقلال القضاء file:///C:/Users/HUAWEI/Downloads/Documents/14.pdf

٢ ينظر وزارة العدل https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/MinistryMessage.aspx

ونجد ان القضاء في المملكة العربية السعودية قد مر بتعديلات تاريخية كان اخرها واهمها صدور نظام القضاء بالمرسوم الملكي رقم (م / ٧٨) بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ ويتكون من ثمانية أبواب وخمسة وثمانون مادة .١

ونذكر اهم المواد التي ترتبط بالبحث ارتباطا وثيقا وهي المادة (٩) والتي تختص في ترتيب المحاكم وما تحتوي فتتكون المحاكم مما يلي:

١ – المحكمة العليا.

٢ – محاكم الاستئناف.

٣ – محاكم الدرجة الأولى، وهي:

أ – المحاكم العامة.

ب – المحاكم الجزائية.

ج – محاكم الأحوال الشخصية.

د – المحاكم التجارية.

هـ – المحاكم العمالية.

وتختص كل منها بالمسائل التي ترفع إليها طبقًا لهذا النظام، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية ، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء إحداث محاكم متخصصة أخرى بعد موافقة الملك.

والمادة (١٩) فقد نصت تلك المادة على: (تؤلف المحاكم العامة في المناطق من دوائر متخصصة يكون من بينها دوائر للتنفيذ وللإثباتات الانهائية وما في حكمها –الخارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العدل – في الدعاوي الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية، وتتكون كل دائرة فيها من قاضي فرد أو ثلاثة قضاة ، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء).

١نظام القضاء ، وزارة العدل ، استرجعت بتاريخ ٨ / ١١ / ١٤٤١ هـ
https://www.moj.gov.sa/ar/SystemsAndRegulations/Pages/default.aspx

وبينت المادة (٧٤) أن اختصاص كتابات العدل هو توثيق العقود وضبط الاقرارات فيما عدا الأوقاف والوصايا .

وقد بينت المادة (٢١) ان محكمة الأحوال الشخصية تتكون من دائرة أو أكثر، وتكوَّن كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء، ويجوز أن يكون من بينها دوائر متخصصة بحسب الحاجة.[١]

وتميز التعديل الجديد لنظام القضاء السعودي أنه قد طور وجدد من نظام القضاء بحيث استحدث محاكم مختصة كمحاكم الأحوال الشخصية والمحاكم العامة والجزائية وغيرها لتضمن عدل القضاء في المملكة العربية السعودية.

فشكلت محاكم الأحوال الشخصية بحيث تكون منتشرة في مختلف مدن ومناطق المملكة العربية السعودية وتتألف من دائرة قضائية أو أكثر، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر مع عدد من كتاب الضبط واعوان القضاة ككتاب الضبط، وكتاب السجل، والباحثون، والمحضرون، والمترجمون، والخبراء، وأمناء السر وغيرهم.

ويجوز أن يكون من بينها دوائر متخصصة بحسب الحاجة، كالتي تكون داخل محكمة الأحوال الشخصية فهناك دوائر قضائية تختص بدعاوى الاحوال الشخصية كالطلاق والنفقة وفسخ النكاح والحضانة وغيرها، والتي تتطلب عدد من الجلسات القضائية التي فالعادة لا تنجز خلال جلسة واحدة.

ودوائر قضائية انهائيه تختص بطلبات الانهاء في محكمة الأحوال الشخصية كأثبات الطلاق وإقامة الولاية على القصر واثبات الحضانة وغيرها والتي تتطلب في العادة حضور جلسة واحده.

١ ينظر وزارة العدل https://www.moj.gov.sa/ar/SystemsAndRegulations/Pages/default.aspx

ونجد انه تم مؤخرا اجراء عدد من التعديلات في الأنظمة العدلية التي تخص المرأة وحقوقها والتي يكون غالبا إجراءاتها في محاكم الأحوال الشخصية في بلد المرأة.

والتي تعمل وزارة العدل بكافة قطاعتها على رفع مستوى الوعي بها، عبر عدة طرق كالتعريف بتلك الحقوق والتأكيد عليها ونشرها في عدة منصات، سواء عبر موقع الوزارة الالكتروني او وسائلها الإعلامية المختلفة، أو إقامة معارض متخصصة في توعية المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية تقديرًا لها ومكانتها، وقيمتها في المجتمع.

بالإضافة الى إزالة كل المعوقات التي تواجهها في المرافق العدلية والتي تمنعها من رفع دعواها، ومن تلك المعوقات حرج المرأة من شكوى وضعها وقضيتها للرجال وطلب الاستشارة منهم خاصة فيما يتعلق بالقضايا الزوجية لذا حرصت وزارة العدل على إيجاد أقسام نسائية في محاكم الأحوال الشخصية وغيرها، يتم فيه استقبال المتقدمة بالدعوى، وتسهيل إجراءاتها وتقديم الاستشارة لها وإيضاح الإجراءات المتبعة في قضيتها، وسيتم الاقتصار بالحديث في هذا المبحث القضائي عن التعديلات القضائية الحديثة للمراءة والقضايا التي تمس حقوقها بشكل مباشر كالزواج والمعاشرة بالمعروف والنفقة والحضانة والارث.

واهم تلك الحقوق حقها في الزواج وما يترتب علية قضائيا والتي حرصت وزارة العدل على حقها باستلام نسخة من عقد الزواج، وجعلت لعقد النكاح متطلبات وذلك حفظاً لحقوقها وشروطها فيه أهمها:

١-حضور أطراف عقد النكاح وهم الخاطب والمخطوبة وولي المرأة ومعهم ما يثبت شخصيتهم (بطاقة الأحوال ودفتر العائلة الأصل).

٢-حضور شاهدين عارفين بالمرأة ووليها ويستحسن أن يكونا من القرابة ومعهما أصل إثباتهما الشخصي وذلك ليشهدا على إجراء العقد ومقدار المهر والشروط.

٣-إحضار التقرير الطبي ما قبل الزواج للخاطب والمخطوبة ويكون صادر من مستشفى معتمد.

٤-التأكد من رضى المخطوبة وموافقتها على النكاح وذلك بسؤال المأذون شخصيا لها عن موافقتها وعن شروطها.

٥-معرفة مقدار الصداق وهل هو مقبوض أو غير مقبوض ومقدار الصداق المعجل والمؤجل وكتابة ذلك في عقد النكاح.

٦-إحضار صك الطلاق الأصل للمرأة المطلقة والتأكد من انتهاء العدة وعدم مراجعتها من زوجها الأول.

٧-إحضار صك الوكالة الأصل إذا كان عقد النكاح يجرى بوكالة من الولي أو الخاطب ويتأكد من أن الوكيل مخول بالتزويج للحرص من عدم اجبارها او تزويجها بغير اذن وليها.[١]

وبينت التعديلات الحديثة في الأنظمة العدلية ان عدة المرأة المفسوخ نكاحها يبدأ من تاريخ الحكم وليس من تاريخ التصديق من محكمة التمييز منعًا لطول العدة.

وشددت الوزارة أيضا على أنه لا يجوز الحبس التنفيذي للمرأة إذا كانت حاملاً، أو كان لها طفل لم يتجاوز الثانية من عمره، وذلك بحسب نظام التنفيذ.

وتحريم عضلها وهو منع تزويجها من الراغب فيها، ونكاح الشغار وهو أن يزوج الولي موليته لشخص على أن يزوجه موليته، ومنع إجبار المرأة على ما لا تريده في النكاح.

وبينت أن التحجير وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه ومنعها من الزواج بمن تتوافر فيه الشروط المعتبرة أمر لا يجوز ومحرم شرعاً، وأن التحجير من العادات الجاهلية ومن أصرَّ على ذلك فإنه يعاقب بالسجن وأخذ الكفالة عليه.

---

١ بتصرف وزارة العدل
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Departments/MarriageOfficial/Pages/Requirements.aspx

وحفظا على خصوصيتها أنه إذا لم يكن في المسكن المراد تفتيشه إلا المرأة المتهمة؛ أوجب النظام أن يكون مع القائمين بالتفتيش امرأة، كما أن من حق المرأة الاحتجاب أو مغادرة المسكن المراد تفتيشه إذا لم تكن متهمة، ومنحها التسهيلات اللازمة، بحسب نظام الإجراءات الجزائية.

وشددت الوزارة على التنفيذ المعجل للأحكام الصادرة لصالح المرأة في بعض الأحوال الشخصية منها النفقة، أجرة رضاع أو سكن، رؤية صغير، أو تسليمه لحاضنه بحسب نظام المرافعات وتنفيذها بالقوة الجبرية كتخلف المدعى عليه عن الحضور في المسائل الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة ومن عضلها أولياؤها، فللمحكمة أن تأمر بإحضاره جبراً، كما يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر كل من امتنع عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الولاية أو الزيارة مؤكداً تولية الأم على أولادها الصغار في حال وفاة أبيهم أو فقده، وفي حال إقامة ولي غيرها على ابناءها كالأخ أو العم اشتراط موافقتها على ذلك.

وأنه لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبرًا، وأشارت الوزارة إلى أنه لا يلزم المرأة عند تسجيل وكالتها أن تكون الوكالة لمحرم.[1]

ويندرج تحت حق الزواج حقوق شرعية وقضائية أخرى تابعة لهذا الحق كحقها في إقامة دعوى معاشرة بالمعروف وهي للمرأة التي تعاني من سوء العشرة مع زوجها تدعي المرأة على زوجها أنه يسيء عشرتها وتطلب من القضاء في محاكم الأحوال الشخصية إلزامه بأداء حقوقها الواجبة علية ومنعه من ظلمها والتعدي عليها أو فسخ نكاحها منه إن لم يلتزم بحسن عشرتها وأداء حقوقها، وللزوج أيضا مثل ذلك.

١ بتصرف وكالة الأنباء السعودية https://www.spa.gov.sa/1780385

لان الأصل في المعاشرة ان تكون بالمعروف والا لن تستقيم الحياة ويصلح الحال لقولة تعالى : {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهًا وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا}[1]

ومن تلك الحقوق أيضا حقها قضائيا في المطالبة بحقها في الإرث حيث يعتبر الزواج سبباً من الأسباب الرّئيسة الموجبة للميراث ويستحق أحد الزّوجين الإرث من الزّوج الآخر في حال مات الزوج الآخر بعد العقد الصحيح، وقد شددت وزارة العدل مؤخرا على وجوب إعطاء المرأة حقها في الميراث سواء كان مالي او عقاري، وأن سكوتها عن المطالبة بحقها في الميراث لا يعني سقوطه.

ولها أيضا المطالبة بصداقها المؤخر والمقدم ان لم تقبضه ويعتبر الصداق أول الحقوق المالية للزوجة على الزوج، ومن أبرز حقوقها المالية التي امر الإسلام بها بعد قبولها بالزواج قال تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾.[2]

والمطالبة بحقها بحضانة أبنائها والنفقة عليهم وتوفير المسكن ان كانت زوجة له، او كانت حاضنة لأبنائه عند الطلاق، فالنفقة واجبة على الرجل اتجاه أبنائه وزوجته كان فقيراً أو غنياً، دون النظر إلى غنى الزوجة قال تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّهُ وَاللاَّتِي

١ سورة النساء ، آية ١٩

٢ سورة النساء ،آية ٤

تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا}[1]

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ((أن هند بنت عتبة قالت يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهولا يعلم. فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف))[2] في هذا الحديث رخص النبي ﷺ لهند بنت عتبة بأن تأخذ من مال زوجها بمقدار النفقة الواجبة لها ولولدها وهو ما يكفيها بالمعروف.

لذا نجد ان القضاء في المملكة العربية السعودية اهتم في النفقة وذلك لان الاسرة تحتاج الى عائل ينفق عليها، وانه من دون النفقة والدخل المادي تهلك الاسرة وتضيع ، ومنعا من لحاق الضرر بالأسر وخاصة الأسرة المفككة او المتوفى عائلها عملت وزارة العدل على أنشاء ما يسمى بصندوق النفقة الذي يرتبط مباشرة بوزير العدل ويعد صندوق النفقة أحد المشروعات التي تقدمها وزارة العدل السعودية بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأسرة التي امتنع فيها المنفق عن القيام بنفقتهم خلال فترة التقاضي وعدم الاستقرار الأسري، وبعد انتهاء التقاضي وعدم التزام المنفق بدفع النفقة الواجبة، ويقوم الصندوق بتحصيل كل ما دفعه من المنفذ ضده حسب ما ورد في تنظيم صندوق النفقة الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٩) وتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٤٣٨هـ .[3]

١ سورة النساء ، آية ٣٤

٢ أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف ، الحديث رقم (٥٣٦٤) ، ص ١٣٦٧ .

٣ بتصرف صندوق النفقة https://nafaqah.sa/

ويختص صندوق النفقة بعدة أنواع من النفقات كالنفقة (النفقة المؤقتة) ويستفيد منها كل من صدر له حكم ابتدائي أو حكم معجل، صدر فيه قرارًا تنفيذي من محاكم التنفيذ ولم ينفذ لغير عذر الإعسار.

و(النفقة الدائمة) وهي موجهة لمن صدر لهم حكم قضائي نهائي مكتسب القطعية باستحقاق النفقة، ولم ينفذ من المحكوم عليه، و(النفقة العاجلة) وهي لمن تقدم بدعوى طلب نفقة في محكمة الأحوال الشخصية، وما زالت دعواه تحت النظر.

ويوفر الصندوق لبعض الأسر التي لا تملك فيها الأم الحاضنة أجرة سيارة النقل لمتابعة تنفيذ الحكم الصادر لها، والحرص على سرعة صرف النفقة وإيداعها في حساب الأم الحاضنة مما يفرج كربة أسرة تعاني مماطلة المنفق وصعوبة متابعة المطالبة بالنفقة شهرياً[١]

نجد ان ابرز الأهداف والمهمات لصندوق النفقة هو ضمان استقرار الاسرة ووصول النفقة اليها دون تأخير، وذلك لان الجلسات القضائية في بعض الأحيان تستمر لأشهر، ويمتنع الاب عن النفقة لوجود الخلاف مع الام مما يودي الى هلاكها مع أبنائها، لذا أنشئت الوزارة صندوق النفقة الذي يضمن لها النفقة الواجبة شرعا على الاب في كل الحالات سواء قبل او بعد اصدار الحكم.

وبالنسبة لحقها بحضانة ابنائها فقد أولى القضاء في المملكة العربية السعودية أهمية بالغة بقضية الحضانة وسن الأنظمة والقوانين وفق الشريعة الإسلامية قال تعالى : {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ

١ بتصرف وزارة العدل
https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=962

أَرَادَا فِصَـالاً عَـن تَـرَاضٍ مِّنْهُمَـا وَتَشَـاوُرٍ فَـلاَ جُنَـاحَ عَلَيْهِمَـا وَإِنْ أَرَدتُّـمْ أَن تَسْتَرْضِـعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَـلاَ جُنَـاحَ عَلَـيْكُمْ إِذَا سَـلَّمْتُم مَّـآ آتَيْتُم بِـالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير}[1]

وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من الحضانة وهو حفظ ورعاية الأبناء وتدبير امورهم والتي يهلك الأبناء في الغالب بدونها، كان لابد ان يكون الحاضن صالحا ومؤهلا للحضانة فبين العلماء في الحضانة والحاضن عدة أمور تصب في مصلحة الحاضن وهي:

اجمع العلماء ان حكم حضانة الطفل في الأصل واجبٌ عيني وعلى تقديم الأم في الحضانة، وتقديم النساء على الرجال فيها، ولابد ان تتوفر فيم شروط عامة في النساء والرجال هي: الإسلام، والبلوغ والعقل، والعدالة الظاهرة، والرشد، والقدرة على القيام بشؤون المحضون، وأمن المكان، وخلو الحاضن من الأمراض. وشروط خاصة بالنساء الحاضنات هي: ألا تكون متزوجة من أجنبي عن المحضون، وأن تكون ذات رحمٍ محرم من المحضون، وألا تمتنع الحضانة عن إرضاع الطفل إذا كان أهلاً للرضاع وكان محتاجاً، وشروط خاصة بالرجال الحاضنين هي: أن يكون الحاضن محرماً إذا كانت المحضونة أنثى تُشتهى، وأن يكون عنده نساء يُقمن على شؤون المحضون، وان يكون مكان الحضانة هو المسكن الذي يقيم فيه والد المحضون في حال كانت الحضانة للأم، سواء أكانت زوجة أم في عدتها من طلاق، فإن انقضت العدّة، فالمكان هو بلد والد المحضون أو وليّه.[2]

ونجد ان من اهم التعديلات الأساسية التي تمت في الأنظمة القضائية حديثا، التعديلات على نظام الحضانة حيث أصبحت الام الحضانة لأبنائها

١ سورة البقرة ،آية ٢٣٣

٢ بتصرف احكام الحضانة في الفقه الإسلامية مجلة العدل.
https://adlm.moj.gov.sa/topic_d_d.aspx?ID=66&IDd=1392

بشكل مباشر بعد حدوث الطلاق بين الزوجين ، وذلك مراعاة لحقوق الاطفال والأم في تربية أبنائها، وتحقيقًا لمصلحة وحاجة الأبناء الذين يحتاجون والدتهم في جميع مراحل النمو المختلفة، في حين كان في السابق لابد ان تقوم الأم المنفصلة برفع دعوى للحصول على الحضانة، وكان يستغرق رفع دعوى حضانة الكثير من الوقت قد يصل لأشهر تحرم الام فيها من رؤية أبنائها وهم في امس الحاجة اليها خاصة وان كان بينهم رضيع .

ويشترط في الحضانة المباشرة للام بعد الطلاق ان لا يكون بينها وبين ابيهم نزاع او شقاق على حضانة الأبناء، وان حدث وجود نزاع او شقاق فلا بد ان ترفع الام او الاب قضية الحضانة ليحسم القاضي احقية أحدهما بها، وعند حضانة الام لأبنائها يمكنها صك الحضانة من مراجعة جميع الدوائر الحكومية والأهلية لأبنائها كالأحوال المدنية والمدارس والسفارات وإدارة التعليم والجوازات ماعدا السفر بالمحضون خارج المملكة العربية السعودية فلا يتم السفر به الا بأذن القاضي في بلد المحضون ويشمل أيضا صك اثبات الحضانة على حق الام الحاضنة على استلام المبالغ التي تصرف للمحضون من اعانات او مكافأة شهرية او موسمية من الجهات الحكومية والأهلية . الرياض ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٨ م .[١]

ونجد اهتمام القضاء المتمثل بوزارة العدل في المملكة العربية السعودية يتجلى واضح باهتمامه بقضية الحضانة والأسر الحاضنة وافرادها وتوعيتهم بحقوقهم القضائية ضمن مبادراتها في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ المحقق لرؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث أطلقت الوزارة مبادرة (شمل) التي تهدف الى:

توفير جميع أوجه الدعم لتوفير مراكز لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة كالمكان المناسب، وآليات لتنسيق الزيارات، ودعم للوالدين وذلك لرفع

١ ينظر: وكالة الأنباء السعودية (واس) https://www.spa.gov.sa/1720486

جودة الخدمات المقدمة وتوفير حقوق الطفل وحفظ خصوصية الأسرة، بالتعاون مع القطاع غير الربحي[١] .

وتعالج المبادرة عدة مشاكل وصعوبات كعدم وجود مكان مناسب وأمن يتم فيها تنفيذ أحكام رؤية وزيارة الأبناء من ابيهم او امهم غير الحاضن بالإضافة الى محاولة تجنب الآثار النفسية والاجتماعية السلبية الناتجة عن تنفيذ هذه الأحكام في مراكز الشرطة والتي هي أماكن غير مهيأة للطفل، ومحاولة الحد من حدة التوتر والمشاكل التي تنشأ عند رؤية المحضون في بيت الحاضن وحماية الأطفال المحضونين.

كما أولت الأنظمة القضائية اهتماماً بالغاً بتنفيذ الأحكام عموماً و الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية خصوصا، واهمها القضايا التي تتعلق بحقوق المرأة الشرعية كالحضانة والنفقة والزواج والمعاشرة بالمعروف، مع التوعية المستمرة بذلك ، مما يكفل لها ولأسرتها كافة حقوقهم مع توفير سبل الحياة الكريمة لهم.

١ بتصرف وزارة العدل
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/vision2030/Pages/Initiative.aspx

المبحث الثاني: نظام المرافعات الشرعية

تعد الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية متوفرة ومتاحة للجميع من مواطنين او مقيمون، بحيث يمكنهم الاطلاع عليها من خلال عدة مواقع رسمية تابعة للدولة كموقع وزارة العدل، او موقع الأنظمة السعودية وغيرها، والاستفادة منها في معرفة الأنظمة وإجراءاتها بحيث تكفل لهم حفظ حقوقهم على أكمل وجه، ومن هذه الأنظمة نظام المرافعات الشرعية الذي يرتكز بشكل أساسي على الشريعة الإسلامية ويستمد منها.

فنظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية صدر بمرسوم ملكي بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥هـ

ورقم (م/١) جاء فيه ((بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ .

وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٩٦/ ٦٨) بتاريخ ٢٥/ ١ /١٤٣١ هـ . وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١) بتاريخ ٨/ ١ / ١٤٣٥هـ .

رسمنا بما هو آت:

أولًا : الموافقة على نظام المرافعات الشرعية بالصيغة المرافقة لهذا، مع مراعاة ما يأتي :

١ – تسري أحكام هذا النظام على الدعاوى التي لم يفصل فيها، والإجراءات التي لم تتم قبل نفاذه، ويستثنى من ذلك ما يأتي:

أ – المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ هذا النظام .

ب – المواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذ هذا النظام .

ج – النصوص المنشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب هذا النظام بالنسبة إلى الأحكام النهائية التي صدرت قبل نفاذ هذا النظام.

٢ – يلغي هذا النظام البابين (الثالث) و(الرابع) من نظام المحكمة التجارية، الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٢) بتاريخ ١٥/ ١/ ١٣٥٠هـ، ويلغى منه كذلك ما يأتي:

أ – العبارة الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢) التي جاء فيها ".... متى كان المقاول متعهدًا بتوريد المؤن والأدوات اللازمة لها."

ب – العبارة الواردة في عجز المادة (٣) التي جاء فيها "... كما وأن دعاوى العقارات وإيجاراتها لا تعد من الأعمال التجارية." وذلك اعتبارًا من إنشاء المحاكم التجارية ومباشرتها اختصاصاتها.

٣ – يلغي هذا النظام الباب (الرابع عشر) من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٥١) بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٤٢٦هـ، الخاص بهيئات تسوية الخلافات العمالية، وتحل عبارة "المحكمة العمالية أو المحاكم العمالية" محل عبارة "هيئة تسوية الخلافات العمالية أو هيئات تسوية الخلافات العمالية" بحسب الأحوال، أينما وردت في الأبواب الأخرى من نظام العمل، وذلك اعتبارًا من إنشاء المحاكم العمالية ومباشرتها اختصاصاتها.

٤ –يلغي هذا النظام الأحكام الواردة في نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، الصادر بالتصديق العالي رقم (١٠٩) بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٣٧٢هـ، على أن يستمر العمل بالأحكام المتعلقة بتوثيق الإقرارات والعقود والأحكام المتعلقة بالضبوط والسجلات واختصاصات وصلاحيات كتاب الضبط وغيرهم من أعوان القضاء، وذلك إلى حين صدور التنظيمات الخاصة بذلك.

ثانيًا: لا يخل نفاذ هذا النظام وما ورد في البند (أولًا) من هذا المرسوم بما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م / ٧٨) بتاريخ ١٩/ ٩/ ١٤٢٨هـ فيما يتعلق بالفترات الانتقالية .

ثالثًا: مع مراعاة ما تضمنته آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، تستمر المحكمة العليا في تولي اختصاصات الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى – المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة قبل نفاذ نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية وتطبيق الأحكام والإجراءات الواردة في النظامين السابقين – بالنسبة إلى الأحكام الصادرة في القضايا الداخلة في اختصاصات محكمة التمييز التي تباشرها حاليًا محاكم الاستئناف .

رابعًا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة – كل فيما يخصه – تنفيذ مرسومنا هذا[١] .

وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية نجد انه نظام يتولىّ تنظيم الية اللجوء للقضاء والقواعد الواجب اتباعها فيه ومنها:

- الأحكام العامة له ومنها تحديد مكان الإقامة، وضوابط التبليغ واليته.
- تحديد اختصاصات المحاكم كالاختصاص الدولي والاختصاص المكاني والاختصاص النوعي.
- الية رفع صحيفة الدعوى وقيدها وشروطها.
- الية الحضور للجلسات القضائية وترتيب مواعيد الحضور لها.
- تنظيم الية حضور الخصوم وغيابهم والتوكيل في الخصومة.
- تنظيم القواعد الخاصة بالهيئة القضائية كتنحي القضاة وردهم عن الحكم.
- تفصيل إجراءات الإثبات كاستجواب الخصوم والإقرار واليمين والشهادة، والقرائن.
- وطرق الاعتراض على الأحكام وهي الاستئناف، النقض، والالتماس وإعادة النظر.

١ ينظر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي https://cutt.us/2qN2q

- الإنهاءات ومنها الأوقاف والقاصرون، الاستحكام، إثبات الوفاة وحصر الورثة.

ويتكون نظام المرافعات الشرعية من أربعة عشر بابا ومئتان واثنان واربعون مادة، سوف يقتصر ذكر المواد المتعلقة بموضوع البحث وهي[1]:

المادة الأولى:

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام .

اللائحة:

١/١ يعمل بالأنظمة، والقرارات، والتعليمات السارية الصادرة من مختص والتي لا تتعارض مع هذا النظام.

يبنى القضاء في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية، ومنها بني نظام المرافعات الشرعية التي وضعت على أسس تراعي ما جاء في الكتاب والسنة النبوية وعلى الأنظمة التي يصدرها ولاة الامر لمى فيه صلاح امر الرعية ورفع الظلم وإعطاء الحقوق لأصحابها.

والاحتكام الى الشريعة الإسلامية واجب على كل مسلم ومسلمة في كل حال من أحوالهم وذلك لقوله تعالى :{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا}[2]

فتبين المادة الأولى من نظام المرافعات الشرعية مرجعية الاحكام التي تصدرها المحاكم عند النظر في القضايا المعروضة عليها والسير فيها، على ان لا تتعارض هذه الأنظمة مع الشريعة الإسلامية باي صورة كانت.

---

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

٢ سورة النساء ، آية ٥٩

المادَّة السَّابعَة وَالعشْرُوْن

تختص محاكم المملكة بنظر الدعوى المقامة على المسلم غير السعودي الذي ليس له مكان إقامة عام أو مختار في المملكة، وذلك في الأحوال الآتية:

أ- إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج يراد إبرامه في المملكة.

ب- إذا كانت الدعوى بطلب طلاق، أو فسخ عقد زواج، وكانت مرفوعة من الزوجة السعودية، أو التي فقدت جنسيتها السعودية بسبب الزواج، متى كانت أي منهما مقيمة في المملكة، أو كانت الدعوى مرفوعة من الزوجة غير السعودية المقيمة في المملكة على زوجها الذي كان له مكان إقامة فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته وجعل مكان إقامته في الخارج، أو كان قد أبعد من أراضي المملكة.

ج- إذا كانت الدعوى بطلب نفقة، وكان من طلبت له النفقة مقيماً في المملكة.

د- إذا كانت الدعوى في شأن نسب صغير في المملكة، أو كانت متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على النفس أو المال، متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه مكان إقامة في المملكة.

هـ . إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى، وكان المدعي سعوديّاً، أو كان غير سعودي مقيماً في المملكة، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه مكان إقامة معروف في الخارج.

اللائحة:

٢٧/١ إذا كان المدعى عليه غير السعودي ممنوعا من دخول المملكة فله التوكيل حسب الأنظمة والتعليمات.

٢٧/٢ يكون نظر الدعوى في الأحوال المذكورة في هذه المادة وفقا للمادة السادسة والثلاثين من هذا النظام.

علة الاختصاص في هذه الدعاوي المتعلقة بالأحوال الشخصية هو حماية الأسرة وعدم تضييع حقوقها. وكذلك خشية لحوق تطبيق أحكام مخالفة

للشريعة فيها، إذ أنه لا يصح التحاكم لغير الشرع في قضية أحد طرفيها مسلم.[1]

يهتم القضاء في المملكة العربية السعودية اشد الاهتمام في الاسرة المسلمة سواء كانت اسرة مواطن او مقيم ليس له مكان أقامه محدد، وهو المكان او العنوان الذي يضعه المقيم للاستدلال على مكانه فيصله عليه التبليغات والاشعارات التي تخصه، فكفلت للأسر المقيمة داخلها حق اللجوء الى القضاء في عدد من الأمور التي تمس الاسرة المسلمة وحقوقها بشكل مباشر، لذا بينت المادة السابعة والعشرون من نظام المرافعات الشريعة اختصاصات المحاكم فيما يتعلق بالدعاوى المقامة على المسلم من غير السعوديين من الأجانب او الوافدين اليها وهي كالاتي:

١-تختص محاكم المملكة العربية السعودية في النظر في الدعاوى المقامة على المسلم من غير السعوديين من الأجانب او الوافدين اليها في العقود الزوجية المراد اتمامها على أراضيها، او فسخ النكاح وطلب الطلاق، سواء كانت الزوجة سعودية او غير سعودية ومقيمة داحل المملكة العربية السعودية وكان الزوج مقيما داخلها هاجرا لها، او انه ابعد من أراضيها.

٢-تختص المحاكم السعودية بالنظر في جميع دعاوى النفقات بأنواعها كالماضية والمستقبلية وغيرها سواء كانت مقامه من الام او الزوجة او الأبناء من اسر المقيمين على أراضيها على المقيم المسلم غير السعودي.

٣- تختص المحاكم السعودية بالنظر في جميع دعاوى اثبات النسب او نفيه في الصغير المقيم على أراضيها، بالإضافة الى الدعاوى التي تتعلق بمسائل الولاية سواء على النفس او المال، للقاصر عقلا او سنا المقيم على أراضيها، كولاية الزواج لتزويج ابنته او اخته وغيرهم، والولاية على المعتوه

١ ينظر : توضيحات نظام المرافعات ولائحته التنفيذية ، سعد محمد شايع القحطاني ، مطبعة أضواء المنتدى ، الطبعة الثانية ، الدمام ، ١٤٤٢هـ ، ص ٢١

والصغير وامولهم من ابن او اخ وغيرهم مما يؤدي للعناية بهم وبحقوقهم وحفظهم من الهلاك.

وتنقسم الولاية الى اقسام وهي كالاتي:-[١]

ا-الولاية على النكاح :

وهي سلطة تمكن الانسان من تزويج موليته من ابنة او اخت ونحوهما.

ب-الولاية على البدن (الحضانة):

وهي استحقاق حفظ صغير ومعتوه (وهو مختل العقل) ومجنون، عما يضرهم وتربيتهم بعمل مصالحهم.

وهي مثل سابقتها محل اعتناء الفقهاء وبيان احكامها وتفرد عادة بباب مستقل يسمى: (باب الحضانة).

الولاية على المال:

وهي سلطة تمكن الانسان من اب ونحوه من الولاية على مال الصغير والمجنون، والمعتوه حتى يبلغ رشدا.

د-الولاية على النفس (القوامة):

وهي سلطة تمكن الانسان من التأديب والتربية والحماية والاذن والمنع لمصلحة المولى علية ونحو ذلك.

وهي تثبت على الصغير والمعتوه والمجنون والانثى في دائرة مقررة شرعا .

٤- تختص المحاكم السعودية بالنظر في جميع دعاوى الأحوال الشخصية الأخرى غير المذكورة سابقا من الإرث والوصية والوقف والوكالة وغيرها سواء كان المدعي سعودي او مقيم وذلك حفظا للأسرة وحقوقها من الهلاك والضياع.

---

١ ينظر : الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، عبدالله محمد آل خنين، الجزء الأول، دار ابن فرحون، الرياض ، ص ١٤٨-١٤٩

المادة الثالثة والثلاثون:

تختص محاكم الأحوال الشخصية بالنظر في الآتي:

أ – جميع مسائل الأحوال الشخصية، ومنها:

١. إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة.

٢. إثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة.

٣. الإرث، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية، أو قاصر، أو غائب.

٤. إثبات تعيين الأوصياء، وإقامة الأولياء والنظار، والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة، وعزلهم عند الاقتضاء، والحجر على السفهاء، ورفعه عنهم، وتحدد لوائح هذا النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

٥. إثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة.

٦. تزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها.

ب – الدعاوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية.

ج – الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم .

اللائحة:

٣٣/١ يراعى عند عقد الزواج أو إثباته موافقة الجهة المختصة فيما يحتاج إلى ذلك مما صدرت به التعليمات.

٣٣/٢ يجب أن يتضمن نموذج طلب إثبات الطلاق على إقرار من المطلق بأنه متى حصلت الرجعة فإن عليه إثباتها في المحكمة المختصة.

٣٣/٣ على من يتقدم بطلب إثبات الطلاق أو الخلع أن يبين في الطلب عنوان المطلقة ورقم هويتها، وتقوم المحكمة بتسليم الصك للمطلقة أو من ينوب عنها حال صدوره.

٣٣/٤ على الدائرة عند إثبات الطلاق أو الخلع أو الفسخ بيان ما يلي:

أ- لفظ الطلاق ونوعه وعدده.

ب- لزوم العدة من عدمه.

ج- بيان نوع العدة في حال حضور الزوجة.

٣٣/٥ يراعى لإثبات الخلع اقترانه بإقرار المخالع بقبض عوض المخالعة، أو حضور الزوجة للمصادقة على قدر العوض وكيفية السداد.[١]

٣٣/٦ مع مراعاة الاختصاص المكاني، يتم النظر في دعاوى الطلاق والخلع وفسخ النكاح والرجعة والحضانة والنفقة والزيارة لدى دائرة واحدة، وتحسب كل دعوى إحالة مستقلة.

٣٣/٧ للدائرة بناء على طلب أحد الخصوم الفصل -بحكم واحد- في الدعاوى الواردة في الفقرة (٣٣/٦) من هذه اللائحة عند نظرها لإحداها.

٣٣/٨ ليس للمحكمة تولية الأب على أولاده، وعند الاقتضاء تثبت المحكمة استمرار ولايته، كما لها رفع ولايته فيما يخص النكاح أو المال لموجب يقتضي ذلك.

٣٣/٩ يكون تقديم طلب إقامة الناظر أو الولي أو الوصي أو الحجر على السفهاء لدى المحكمة التي يكون في حدود ولايتها الوقف أو القاصر أو المطلوب الحجر عليه، وإذا تعددت أعيان الوقف الواحد فيكون طلب إقامة الناظر لدى المحكمة التي يقع في حدود ولايتها اكثر الأعيان ، وفي حال التساوي يكون المنهي بالخيار بالتقدم إلى أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها أيّ من أعيان الوقف.

٣٣/١٠ لا يلزم عند تقديم طلب إقامة ولي على القاصر عقليا إرفاق تقرير طبي، وعلى الدائرة طلب ذلك قبل إقامة الولي.

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

٣٣/١١ للولي والوصي على القاصر أو المولى عليه التقدم بطلب إثبات الرشد في أي محكمة من محاكم الأحوال الشخصية، ومتى ثبت ذلك يتم التهميش على الصك وضبطه بمضمونه.

٣٣/١٢ لمحاكم الأحوال الشخصية إذا ظهر لها في قضية مرفوعة أمامها ما يوجب عزل الولي أو الوصي أو الناظر فلها أن تتولى ذلك ولو لم تكن مصدرة صك إقامته، وتقيم بدلا عنه إذا كان الوقف أو القاصر في حدود ولايتها، وإن كان في ولاية محكمة أخرى فيهمش على الصك بالعزل، ويبعث ملف القضية للمحكمة المختصة لإقامة بدل عنه.

٣٣/١٣ للدائرة التي حكمت بالحجر على السفيه أن تضمن حكمها إشهار الحجر وطريقته.

٣٣/١٤ إذا كان الأخرس يعرف القراءة والكتابة فإثبات وكالته يكون من قبل كتابات العدل.

٣٣/١٥ (من لا ولي لها) هي: من ثبت لدى الدائرة انقطاع أوليائها، بفقد، أو موت، أو غيبة يتعذر معها الاتصال بهم أو حضورهم أو توكيلهم، ومن لا يعرف لها أب، ومن أسلمت وليس لها ولي مسلم.

٣٣/١٦ دون الإخلال بـ(قواعد العمل في مكاتب المصالحة وإجراءاته)؛ إذا تقدم أي من الزوجين بطلب إثبات الطلاق أو الخلع، أو دعوى فسخ النكاح –وكان بينهما ولد–؛ فتتخذ المحكمة الإجراءات التالية:

أ– إحالة الطلب أو الدعوى –بحسب الأحوال– لمركز المصالحة، ويعرض الصلح بحضور الزوجين في مدة لا تزيد عن عشرين يوماً من تاريخ التقديم، وفي حال اصطلح الزوجان؛ فيثبت الصلح بمحضر، ويُعد سنداً تنفيذياً.

ب– إذا تعذر الصلح باستمرار الزوجية؛ فيعرض الصلح عليهما في قضايا الحضانة والنفقة والزيارة، فإن اصطلحا؛ يثبت ذلك (بمحضر اتفاقية مصالحة)؛ وتعد سنداً تنفيذياً، ويحال طلب إثبات الطلاق أو الخلع إلى الدائرة المعنية لإثباته.

ج- تحال القضايا التي لم يصطلح الزوجان عليها إلى الدائرة المعنية بنظرها.
د- تفصل الدائرة -في جميع الأحوال- في دعاوى النفقة والحضانة والزيارة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الجلسة الأولى ." أضيفت بقرار الوزير رقم (٧٣٤٤) وتاريخ ١٤٤١/٦/١٩هـ".[١]

ومن أبرز الأحكام والصلاحيات التي تؤخذ من هذه المادة:

- الحق في اثبات الزواج او الطلاق لكل الجنسين عند رفض أحدهما اثباته تحت مسمى دعوى اثبات طلاق للمرأة وطلب انهاء اثبات طلاق للرجل، وكانت قضايا الفرقة من أولى اختصاصات محكمة الأحوال الشخصية وذلك لأهميتها واهمية ما يترتب عليها من حفظ الحقوق الناشئة من هذا الارتباط او عدمه كالنفقة والزيارة والحضانة وغيرها.
- فرض النفقة على الأبِ أو الزوج إذا حصل منهم امتناع عن أداء النفقة للأبناء والزوجة تحت مسمى دعوى نفقة وتنقسم الى نفقة ماضية ونفقة مستقبلية.
- للمحكمة الحق في منع ولاية الأب فيما يخص النكاح، أو المال، أو الحضانة، أو جميعها إذا ثبت لديها عدم كفاءته او امتنع عن تزويج موليته وعضلها.
- حق المحكمة في إقامة الأولياء لمن فقد ولية بموت او ذهاب عقل وإقامة الأوصياء والنظَّار على الأوقاف وغيره، والإذن لهم في التصرف، وعزلهم ومحاسبتهم عند ثبوت تقصيرهم لان المحكمة مخولة بحفظ الحقوق ومحاسبة المقصرين عند الاضرار بمصلحة المولى علية.
- من أهم اختصاصاتها ما يتعلق بالإرث وقسمة التركات المالية والعقارية إذا كان فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية من المتوفي، أو قاصر وهم من كانوا في سن الحضانة، أو غائب، وتحرص محاكم الأحوال الشخصية في

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

المملكة العربية السعودية على انهاء المشاكل الاسرية بشكل سريع وذلك لان طول المدة يؤدي الى تشعب الخلاف والنزعات بين الاسر مما يؤثر على الأبناء بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

- للمحاكم الأحوال الشخصية الحق في نظر الدعاوى التي ترفع من المرأة التي لا ولي لها كالتي لا أقارب ذكور لها او فقدت جميع اقاربها، والنظر في دعوى المرأة التي عضلها أولياؤها ومنعوها من الزواج بحجج واهية وغير حقيقة، فاذا ثبت للمحكمة عضلها، فللقاضي فسخ ولاية ولي امرها أبا كان او عم وغيرهم وتزويجها للكفء.
- ومن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية أيضا جميع الدعاوى التي تتعلق بالأحوال الشخصية والاسرة غير المذكورة في النظام والتي تنشا في العادة داخل الاسر بعد افتراق الزوجين كقضية المطالبة بالمستندات وقضية منع السفر او الأذن به، والصداق وضم الأبناء البالغين وغيرها.

وفي الحديث عن هذه المادة نبين انه تم تعديلها مؤخرا على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى:

كانت جميع الاختصاصات في هذه المادة تقام في المحاكم العامة، قبل انشاء محاكم الأحوال الشخصية في المملكة العربية السعودية وبذلك انتقلت جميع القضايا التي تخص الأسرة وما يتعلق فيها من تنظيم الحقوق والواجبات التي تكون بين الشخص وأسرته وما يترتب عليهم من التزامات، وأصبحت من اختصاص محاكم الأحوال الشخصية.

وفي المرحلة الثانية: تم انتقال عدد من قضايا الاثباتات الاسرية التي كانت تقام في محكمة الأحوال الشخصية الى كتابات العدل المنتشرة في مناطق المملكة العربية السعودية ، ومن تلك الاثباتات أثبات الطلاق واثبات الزواج واثبات الخلع و الوصية والوقف والحضانة، وإلغاء قضية اثبات النسب وتحويلها الى دعوى ترفع في محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة.

المادة السادسة والثلاثون:

١ – يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه، فإن لم يكن له مكان إقامة في المملكة فيكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعي.

٢–إذا لم يكن للمدعي والمدعى عليه مكان إقامة في المملكة فللمدعي إقامة دعواه في إحدى محاكم مدن المملكة.

٣– إذا تعدد المدعى عليهم يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة الأكثرية، وفي حال التساوي يكون المدعي بالخيار في إقامة الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة أحدهم

اللائحة:

٣٦/١ إذا قيدت الدعوى في المحكمة المختصة مكانا، ثم تغير مكان إقامة المدعى عليه، فيبقى الاختصاص للمحكمة التي قيدت فيها الدعوى.

٣٦/٢ إذا اختلف سكن المدعى عليه ومقر عمله، فالعبرة بسكن المدعى عليه ما لم يكن مقيما أيام العمل في بلد عمله، فتسمع الدعوى فيه.

٣٦/٣ إذا وجد شرط بين الطرفين على تحديد مكان إقامة الدعوى فيكون نظرها في البلد المحدد ما لم يتفقا على خلافه.

٣٦/٤ إذا كان للمدعى عليه مكان إقامة في أكثر من بلد، فللمدعي إقامة الدعوى في إحدى هذه البلدان.

٣٦/٥ المعتبر بالأكثرية عدد رؤوس المدعى عليهم.

٣٦/٦ إذا كان المدعى عليه ناقص أهلية أو وقفا، فالعبرة بمكان إقامة الولي ومكان إقامة ناظر الوقف.

٣٦/٧ إذا كان المدعى عليه وكيلا فالعبرة بمكان إقامة الأصيل.[١]

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

ومن اختصاصات المحاكم والتي نص عليها نظام المرافعات الشرعية الاختصاص المكاني، كمكان إقامة المدعى عليه وهو من قدمت ضده الدعوى، فإن لم يكن له إقامة داخل المملكة فيكون الاختصاص للمحكمة المتواجدة في مكان المدعي وهو مقدم الدعوى، وإذا لم يكن للمدعي او المدعى عليه مكان إقامة داخل المملكة، فللمدعي إقامة دعواه في إحدى محاكم مدن المملكة، وإذا تعدد المدعى عليهم واختلفت مكان اقامتهم يكون الاختصاص للمحكمة التي تقع في مكان إقامة الأكثرية، وفي حال التساوي يكون المدعي بالخيار في إقامة الدعوى أمام أي محكمة يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليهم .

المادة التاسعة والثلاثون:

يستثنى من المادة (السادسة والثلاثين) من هذا النظام ما يأتي:

١-يكون للمدعي بالنفقة الخيار في إقامة الدعوى في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه أو المدعي.

٢- للمرأة – في المسائل الزوجية والحضانة والزيارة ومن عضلها أولياؤها – الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه. وعلى المحكمة إذا سمعت الدعوى في بلد المدعية استخلاف محكمة بلد المدعى عليه للإجابة عن دعواها. فإذا توجهت الدعوى أبلغ المدعى عليه بالحضور إلى مكان إقامتها للسير فيها، فإن امتنع سمعت غيابيًا، وإذا لم تتوجه الدعوى ردتها المحكمة دون إحضاره.

٣- يكون للمدعي في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير التي تقع في بلد غير بلد المدعى عليه الخيار في إقامة الدعوى في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان وقوع الحادث أو مكان إقامة المدعى عليه.

اللائحة:

٣٩/١ تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على دعوى الزوجية أو غيرها بطلب النفقة أو زيادتها، أما الدعوى بإلغائها أو إنقاصها فتكون وفق ما جاء في المادة السادسة والثلاثين من هذا النظام.

٣٩/٢ إذا ظهر للدائرة ابتداء أن الدعاوى الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة متوجهة فتبلغ المدعى عليه بالحضور دون استخلاف.

٣٩/٣ إذا لم تتوجه الدعوى لدى الدائرة فتحكم بردها، ويخضع هذا الحكم لطرق الاعتراض.

٣٩/٤ يراعى في حضور وغياب المدعى عليه في هذه المادة أحكام الحضور والغياب الواردة في الفصل الثاني من الباب الرابع من هذا النظام.

٣٩/٥ لا تسري أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة إذا كان المدعى عليه امرأة.[١]

ويستثنى نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية من المادة (السادسة والثلاثين) السابقة وهي ما يتعلق بالاختصاص المكاني المادة (التاسعة والثلاثون) وذلك مراعاة لظروف المرأة وحرصا على إعطائها حقوقها وحقوق أبنائها والتيسير عليها، ونظرًا لأهمية المطالبة بالنفقة فقد ابدأت فيها المادة المستثناة في النظام فورد فيها التخيير في مكان إقامة الدعوى، سواً كان المستفيد من النفقة ذكرًا أو أنثى، وأن أحكام هذه المادة تَسري على المطالبة بالنفقة أو زيادتها، لأن النفقة حقٌّ واجب على الولي، ولأنها تتعلَّق بحياة المنفق عليهم وان عدم وجودها يؤدي الى هلاكهم لسمح الله فهي بذلك لا تقبَل التأجيل ولا التأخير، ولأنه في الغالب يكون المطالب بالنفقة ضعيف الحال والمال، ويشق عليه الانتقال إلى محل إقامة المدعى علية رخص له بهذا الاستثناء .

ويعد الاختصاص المكاني من الأمور الواجب معرفتها قبل البدء في التقاضي والدعاوى التي تخص المنازعات الأسرية وأن الاختصاص فيها منعقد لمحاكم الأحوال الشخصية فبين الاستثناء ان أصل إقامة الدعوى في محل سكن المدعى عليه ، الا ان نظام المرافعات الشرعية استثنت الدعاوى الزوجية والاسرية من هذه القاعدة، وجعلت للزوجة في الدعاوى الزوجية والاسرية الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد الزوج، فإذا إقامة الزوجة الدعوى أُلزِم

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

الزوج بالحضور إلى محل إقامتها للسير فيها ومتابعة الدعوى ، فإذا امتنع عن الحضور سُمِعت غيابيًّا ، ويَسري هذا الحُكم على دعاوى الحضانة والزيارة في الأحوال الشخصية.

المادَّة الحادِيَة وَالأَرْبَعُوْن

١- ترفع الدعوى من المدعي بصحيفة -موقعة منه أو ممن يمثله- تودع لدى المحكمة من أصل وصور بعدد المدعى عليهم.

ويجب أن تشمل صحيفة الدعوى البيانات الآتية:

أ- الاسم الكامل للمدعي، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته، ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله.

ب- الاسم الكامل للمدعى عليه، وما يتوافر من معلومات عن مهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله، فإن لم يكن له مكان إقامة معلوم فآخر مكان إقامة كان له.

ج- تاريخ تقديم الصحيفة.

د- المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

هـ- مكان إقامة مختار للمدعي في البلد الذي فيه مقر المحكمة إن لم يكن له مكان إقامة فيها.

و- موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده.

ويكتفى بالنسبة إلى الأجهزة الحكومية في الفقرات (أ،ب،هـ) من هذه المادة بذكر الاسم والمقر.

وللمجلس الأعلى للقضاء عند الاقتضاء إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى.

٢- لا يجمع في صحيفة الدعوى بين عدة طلبات لا رابط بينها.

٣-أ-تسري على المنازعات العمالية الجماعية القواعد والإجراءات المقررة في المنازعات العملية الأخرى مالم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلاف ذلك.

ب–تكون المنازعة العمالية جماعية عندما تنشأ المنازعة بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عماله، أو فريق منهم، بسبب العمل أو شروط العمل

اللائحة:

٤١/١ ترفع صحيفة الدعوى بعد توقيعها إلى المحكمة المختصة باسم رئيسها وفقا للنموذج المعتمد.

٤١/٢ إذا وردت معاملة إلى المحكمة من جهة رسمية تتضمن دعوى خاصة فتعاد إليها مع إشعارها بإبلاغ المدعي بتقديم صحيفة الدعوى لدى المحكمة مباشرة، وللمحكمة طلب المعاملة عند الاقتضاء.

٤١/٣ إضافة للبيانات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب أن تشمل صحيفة الدعوى على العنوان الوطني للمدعي، مع إرفاق إفادة بصحته من مؤسسة البريد السعودي، ما لم يكن عنوانه الوطني مسجلا لدى المحكمة.

٤١/٤ يكتفى في المهنة أو الوظيفة الواردة في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة بالاسم العام كأن يقال: موظف، أو متسبب.

٤١/٥ يكون إيداع صحيفة الدعوى بتسجيلها في القيد العام للمحكمة.

٤١/٦ لا يبعث ملف القضية إلى الدائرة لنظرها إلا بعد إكمال صحيفة الدعوى وتحديد موعد الجلسة وإكمال إجراءات التبليغ.[١]

تعد صحيفة الدعوى وتقديمها بطريقة صحيحة وسليمة وفق المتطلبات هي الطريقة النظامية والاساسية من اجل حماية الحقوق والحصول عليها، اذ يقوم المدعي (صاحب الطلب) برفعها الى السلطة المعنية وهي المتمثلة في المملكة العربية السعودية بوزارة العدل، من اجل الحصول على حقه الذي

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

يطالب به، وله في ذلك الخيار في تقديمها او عدمه وفي الاستمرار فيها او وقفها او انهائها والتنازل عن خصومته.

وتعد الصحيفة الآن بشكل إلكتروني، يوضح المدعي الذي لابد ان يكون ذا شأن في الدعوى المرفوعة كأن يكون اصيل وهو صاحب الطلب ويلزمه إحضار أصل الهوية الوطنية او وكيلا بموجب وكالة رسمية، او ولي يحضر أصل صك الولاية، ولابد ان يرفق المدعي في اسانيد الدعوى ما يثبت شانه في القضية فأن كان اصيلا وجب علية ارفاق الهوية الوطنية وان كان وكيلا عليه ارفاق الوكالة وان كان ولي ارفق صك الولاية وهكذا.

وفي الدعوى يبين المدعي الغاية من رفع الدعوى واسبابها ونوعيتها، بحيث تكون الدعوى مفصلة وموضحة بشكل كامل حتى تتمكن المحكمة من النظر فيها ومن ثم الحكم بها، وحصرها لأنه كلما كانت الدعوى محصورة في نوعها وغير متشعبة كان هذا أسرع في إنجازها وإنهائها وتعيين المحكمة القضائية التي تنوي في اللجوء بالدعوى إليها وفق اختصاص كل محكمة، حيث إن لكل محكمة اختصاصها، فعلى سبيل المثال: القضايا الزوجية من تخصص محاكم الأحوال الشخصية، وسندات التنفيذ من تخصص محاكم التنفيذ، والقضايا الإدارية لدى المحكمة الإدارية، وهكذا.

ومن اهم مزايا خدمة صحيفة الدعوى الإلكترونية بشكلها الجديد انها تقلل من عدد المدخلات المطلوبة وتربط بيانات المستفيدين بالنفاذ الوطني الموحد؛ مما يسهم في سرعة قبول الدعاوى المكتملة والتيسير على المستفيدين ويسهم في رفع كفاءة الخدمات العدلية، وخاصة انها اصبحت إجراءات مرقمة وواضحة تضمنت خدمة الربط المباشر مع بيانات المحامين والوكالات والمرونة في إضافة الأطراف مثل الشركات والمؤسسات الأجنبية وكذلك سهولة

متابعة الطلب بعد تقديمه من خلال حساب المستفيد في بوابة ناجز الإلكترونية.[١]

المادة الرابعة والستون:

تكون المرافعة علنية، إلا إذا رأى القاضي – من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم – إجراءها سرًّا محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة.

اللائحة:

٦٤/١ على من يحضر في قاعة الجلسة احترام هيئة المحكمة، وعدم التدخل في إجراءات المحاكمة، ويعامل

من يخل بنظامها وفق المادة الثالثة والسبعين من هذا النظام.[٢]

تبين هذه المادة أن القاعدة في النظام السعودي هي علانية القضاء، بمعنى ان تتم الجلسات بما فيها من مرافعات وتحقيقات وما يصدر في ختامها من احكام في صورة علنية امام جمهور المتقاضين وغيرهم مما يرغب في الحضور.[٣]

يجوز للمحكمة الاستثناء وجعل الدعوى سرية بأمر من القاضي او بطلب من احدى أطراف الدعوى كالدعاوى التي تخص النظام العام والآداب العامة فالمصلحة العامة تقتضي مناقشة هذه الدعاوى بشكل سري وغير معلن في الغالب، وأيضا الدعاوى التي تخص الاسرة وحرمتها كقضايا اثبات النسب واثبات الزواج والدخول وغيرها، مما يحرج أطراف الدعوى بمناقشتها اما الجمهور الراغب في حضور جلسات الدعاوى كالمتدربين من الجامعات او المحامين والمحاميات وغيرهم.

---

١ ينظر وكالة الأنباء السعودية https://www.spa.gov.sa/2136677

٢ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

٣ ينظر : الموسوعة في شرح نظام القضاء السعودي الجديد ، علي رمضان علي بركات ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، ١٤٣٣هـ ، ص ٦٢ .

المادة الثامنة والستون بعد المائة:

١-يجب أن يختم صك الحكم - الذي يكون التنفيذ بموجبه - بخاتم المحكمة بعد أن يذيل بالصيغة التنفيذية التالية: (يطلب من جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة).

٢- لا يسلم صك الحكم إلا إلى الخصم الذي له مصلحة في تنفيذه، ومع ذلك يجوز تزويد كل ذي مصلحة بنسخة من صك الحكم مجردة من الصيغة التنفيذية.

اللائحة:

١٦٨/١ توضع الصيغة التنفيذية المذكور من قبل الدائرة مصدرة الحكم وتوقع من رئيسها وتختم بخاتمها أو خاتم المحكمة -بحسب الأحوال-، سواء أكان التنفيذ داخل المملكة أم خارجها.

١٦٨/٢ إذا تعدد الخصوم الذين لهم مصلحة في التنفيذ -ولم يتفقوا على تسليم الصك لأحدهم- فيعطى كل واحد منهم نسخة أصلية من الصك مذيلة بالصيغة التنفيذية على أن يشار في كل نسخة إلى اسم من سلمت له.

١٦٨/٣ لا تشمل هذه المادة الحكم على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية.

١٦٨/٤ تراعى المعاهدات والاتفاقيات إذا كان الحكم سينفذ خارج المملكة.[١]

اوجب نظام المرافعات الشرعية بعد الانتهاء من الدعوى وإصدار القاضي الحكم وإصدار الصك ، ان يختم الصك بختم التنفيذ ويذيل بصيغته التنفيذية المذكورة بالمادة وهي : (يطلب من جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة)،ومن تلك الوزارات والأجهزة كوزارة التعليم ووزارة الصحة و الجوازات وغيرها، وللمدعي الحق في تنفيذ

١ ينظر : ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

الحكم بعد انتهاء مدة الاستئناف للطرفين بالاستعانة بالأمن لتنفيذه، ونصت المادة أيضا أنه لا يُسلَّم الصك المختوم بالصيغة التنفيذية إلاَّ للخصم سواءً كان مدعى او مدعي علية اصيلا كان او وكيلا والذي يكون له مصلحة في تنفيذه، ومع ذلك يَجوز إعطاء نُسخ من الحكم بالصيغة التنفيذية لكل من له مصلحة من الخصوم الآخرين اذا لم يتفقوا على تسليمه لاحدهم ؛ إذ قد يحتاج الخصم في الدعوى إلى نُسخة من الحكم الصادر في الدعوى المقامة ضدَّه؛ فيسعى لإبراء ذمته من ظلم لحق به ، او ان يكون في الصك بيانات تخصه او تخص خصمة قد يحتاج اليها بعد مدة لرفع دعوى ،مما يكفل له حقه .

وبينت اللائحة التنفيذية للمادة الثامنة والستون بعد المائة انها لا تشمل المرأة في دعوى العودة إلى بيت الزوجية حيث لا تجبر الزوجة على العودة الى بيت الزوجية عن طريق القوة الجبرية والشرطة، علما ان قضية العودة البيت الزوجية الغيت من النظام بشكل كامل.

المادة التاسعة والستون بعد المائة:

يجب أن يكون الحكم مشمولًا بالتنفيذ المعجل، بكفالة أو بدونها حسب تقدير القاضي، وذلك في الأحوال الآتية:

أ – الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة.

ب – إذا كان الحكم صادرًا بتقرير نفقة، أو أجرة رضاع، أو سكن، أو رؤية صغير، أو تسليمه إلى حاضنه، أو امرأة إلى محرمها، أو تفريق بين زوجين.

ج – إذا كان الحكم صادرًا بأداء أجرة خادم، أو صانع، أو عامل، أو مرضع، أو حاضن .

اللائحة:

١٦٩/١ إذا قررت الدائرة شمول الحكم بالتنفيذ المعجل بكفالة فيلزمها بيان نوع الكفالة، ويكون تقديم الكفالة لدى دائرة التنفيذ.

١٦٩/٢ يكون الحكم مشمولًا بالتنفيذ المعجل ولو لم تنص الدائرة على ذلك.[١]

يقصد بالنفاذ المعجل: تنفيذ الحكم قبل الأوان الطبيعي أي قبل صيرورته نهائيا وهذا النفاذ المعجل يسمى نفاذا مؤقتا أو وقتيا باعتبار أنه نفاذ غير نهائي يتوقف مصيره على مصير الحكم أمام محكمة الطعن، فإذا تأيد الحكم أستقر وتم تنفيذه، أما إذا ألغى اعيدت الحال إلى ما كانت عليه.[٢]

ونجد ان النفاذ المعجل هو استثناء من الأصل العام وهو تنفيذ الاحكام في وقتها المحدد بعد اكتساب الحكم الصفة القطعية، الا أن هذا الاستثناء لم يتوسع النظام فيه انما حدده وحصره في ثلاثة كما هو وارد في نص المادة.

فيشمل أولا :

الأمور المستعجلة وهي:

١-دعوى المعاينة لإثبات الحالة.

٢-دعوى عدم التعرض للحيازة ودعوى استردادها.

٣-دعوى المنع من السفر.

٤-دعوى وقف الاعمال الجديدة.

٥-دعوى طلب الحراسة.

٦-الدعوى المتعلقة بأجرة الأجير اليومية.

٧-الأمر بالحجر على السفهاء والمفلسين.

٨-طلب وقف نفاذ الحكم الغيابي.

---

١ ينظر موقع وزارة العدل ، الأنظمة العدلية على الرابط https://cutt.us/709Sj

٢ ينظر: الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد و لائحته التنفيذية ، حسام الدين سليمان توفيق ، الجزء الثاني ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٤٣٦ هـ ص٢٠٢-٢٠٣

٩-المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتعلقة بالمنازعة نفسها التي ينظرها القاضي. [١]

وتشمل ثانيا:

أمور النفقة وتشمل كل نفقة واجبة سواء كانت للزوجة او المطلقة او الأبناء او الامهات ماضية او مستقبلية او نفقة سكن، وذلك لحاجة الاسرة للنفقات وحفظا لمصالح الأسرة من الضياع والهلاك.

وتشمل أيضا رؤية الصغير من غير حاضنه، فاذا حضنه أحد الوالدين كان حقا للأخر رؤيته والاطمئنان عليه، وتسليمه الى حاضنه، فاذا حكم القاضي بتسليمة لاحد الوالدين لما فيه مصلحة للمحضون وجب الاستعجال بتسليمه خوفا عليه من الهلاك وخاصة ان كان الصغير يعتمد في غذاءه على والداته كمن كان في سن الرضاع.

وتشمل الأمور المستعجلة أيضا تسليم المرأة الى محرمها، والتفريق بين الزوجين وخاصة ان كان بقاءهما يسبب ضررا لاحد الطرفين او أبنائهم.

ونشير انه تم التعديل على لائحة المادة التاسعة والستون بعد المائة بتاريخ ١٤٤٢١١٠١٢٢هـ حيث صدرت موافقة المقام السامي على تعديلات مهمة على المادة (١٦٩) من نظام المرافعات الشرعية تلزم المحاكم المختصة بأن يكون الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل إذا كان الحكم صادرا بتقرير نفقة أو أجرة رضاع أو سكن أو رؤية صغير أو تسليمه إلى حاضنة أو تفريق بين زوجين.

وتضمن التعديل الذي صدر به المرسوم الملكي إلغاء "تسليم المرأة إلى محرمها" من الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل[٢].

---

١ ينظربتصرف :النفاذ المعجل للأحكام في نظام المرافعات الشرعية السعودي دراسة تأصيلية تطبيقية، سعيد محمد الغامدي ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ١٤٢٨ هـ ، ص ٨٦

٢ ينظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على الرابط https://cutt.us/vuQPm

وتشمل ثالثا:

أجور العمال وهم عمال المصانع او عمال المنازل او المرضعات وغيرهم، سواء كانت اجرة يومية او شهرية ويكون الاستعجال في المرتبات والأجور ولا يكون في المكافآت والتحفيزات.

فهذه الأحكام تصدرها المحكمة غالباً عند نظر الدعوى وهي ذات صفة مؤقتة وتقبل النفاذ المعجل نظراً لطبيعتها وعلاقتها بنظام الأسرة وكيانها ولأن في تأخير نفاذها ضرر كبير يلحق بمن صدرت لمصلحتهم.

والغاية من النفاذ المعجل هنا هي حماية طائفة من الناس تنظم حياتهم على أساس قبض مبلغ دوري في الحال ويضيرها إذا تأخرت في قبضه.[1]

ويلاحظ على الحالات التي استثنها النظام بالنفاذ المعجل حاجتها الى الاستعجال خوفا من فوات الوقت وإلحاق الضرر بالطرف الأضعف كالأبناء والعمال وغيرهم.

(١) ينظر: الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد و لائحته التنفيذية، حسام الدين سليمان توفيق ، الجزء الثاني ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٤٣٦ هـ ص٢٠٢-٢٠٣

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:-

في ختام البحث تتطرق الباحثة لأهم التوصيات والنتائج وهي كالآتي :-

١-على الزوجين التثقيف المبكر قبل الزواج ومعرفة الحياة الزوجية وأنها لا تخلو من مكدرات، وأن الواجب على كلا الزوجين مقابلة ذلك بالصبر والاحتساب، وذكر كلا منهما محاسن الاخر، كما يجب على كل منهما معرفة ما له وما عليه من حقوق وواجبات زوجية.

٢- على الزوجين الوعي بأن الطبيعة البشرية بحاجة إلى زوج تسكن اليه وتسد احتياجاتها الإنسانية والعاطفية، وذلك لا يكون الا بعلاقة سليمة ورباط مقدس تكفل فيه جميع الحقوق والواجبات لكلا الزوجين وتشبع لديهما عاطفة الابوة والامومة.

٣- على الزوجين الوعي بالمشاكل التي تواجههم، وتداركها سريعا منذ البداية، حتى لا يزداد النفور بينهما، وعدم خروج تلك المشاكل خارج المنزل.

٤-مهما كفل للزوجين وابنائهما من قوانين وحقوق قضائية، يظل الزوجين وابنائهما بحاجة للجو الاسري والاجتماعي السليم.

٥-لابد من الوعي أن القضاء لا يحل جميع المشاكل بالصورة التي يرغب بها الزوجين، لذا لابد من التريث والتفكير مليا قبل الاقدام على رفع الامر الى القضاء.

٦- الوعي بأثار الانفصال والطلاق على الزوجين أولاً ثم على الأبناء ثانياً، وما يؤدي الية من نتائج سلبية أكثر بكثير من النتائج الإيجابية أهمها، تفكك الاسر وضياع الأبناء وغيرها.

٧-على الزوجين أن عظمت المشاكل واستفحلت ودعت الحاجة للاستشارة، التوجه مباشرة الى المكاتب الاستشارية الموثوقة والتواصل معهم قبل وصول الأمر الى القضاء.

٨-أن وقع وحتم أمر الطلاق لابد أن يكون الطلاق سلميا أفضل لكلا للزوجين وان يكون مبني على احترام رغبة الانفصال لكلا منهم، فإن كان طلاق غير بأن فعدة الطلاق تعد فترة تجريبية وواقعية للانفصال وفترة كافية لمراجعة امر الانفصال وما يترتب علية من اضرار.

٩-فأن كان طلاق بأن كان على كلا منهما ذكر الآخر بالخير وعدم التواصل مع الطرف الآخر وأخذ فرصة كافية للتخلص من مشاعر الحزن والانزعاج، والتحلّي بالصبر والابتعاد عن التفكير بالأمر قدر الإمكان والتخلص من جميع ما يخص الطرف الاخر من ذكريات، وأن يعلم أن بالأمر خيرة لا يعلمها الا الله سبحانه وتعالى.